صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

و تقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدي
(مدخراتي) بالجنيه المصري

القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في٣١ ديسمبر
٢٠٢٥

الفهـــرس

البيـــان	رقم الصفحة
الفهرس	١
تقرير مراقب الحسابات	٢
قائمة المركز المالى	٣
قائمة الدخل	٤
قائمة الدخل الشامل	٥
قائمة التغير فى حقوق حمله الوثائق	٦
قائمة التدفقات النقدية	٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٨-٢٢

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المرفقة **لصندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى** والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق حملة الوثائق والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية **شركة خدمات الإدارة** وهى المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً، وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتضمن مسئولية شركة خدمات الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية، وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشاة باعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأى على كفاءه الرقابة الداخلية فى المنشأة .وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة شركة خدمات الادارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة و وضوح ، فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى **لصندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى** فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

يمسك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباتة فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات . كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

القاهرة في : ١٦ ابريل ٢٠٢٦.

مراقب الحسابات

نصر أبو العباس أحمد

محـاسب ومـراجع قـانـوني

سجل المحاسبين والمراجعين رقم (٥٥١٨)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٦)

سجل مراقبى الحسابات بالبنك المركزي المصري رقم (٣٠٤)

سجل مراقبى الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٢٤١)

نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى
قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح رقم	٢٠٢٥/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصرى
الأصول المتداولة			
النقدية بالبنوك	٧	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤
أصول مالية مقيمة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات	٨	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة - اذون خزانة	٩	٧٩٣ ١٢٦ ٨١٤	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠
أرصدة مدينة أخري	١٠	٦١١ ٤٦٢	١ ٣٢٢ ٦٥٥
أجمالي الأصول المتداولة		٩٣٦ ٠٤٤ ٧٦٤	٦٠٢ ٦٦٣ ٠٣٧
الألتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة أخري	١١	١ ٣٩١ ٢١٤	٨٤٨ ٠٨٠
إجمالى الالتزامات المتداولة		١ ٣٩١ ٢١٤	٨٤٨ ٠٨٠
صافي أصول الصندوق - تمثل حقوق حمله الوثائق		٩٣٤ ٦٥٣ ٥٥٠	٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧
عدد الوثائق القائمة		١٣ ٨٢٢ ٥٥٤	١٠ ٨٦٦ ٩٢١
نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق		٦٧,٦١٨٠١	٥٥,٣٨٠٤٥

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

بنك أبوظبى الأول مصر

رئيس لجنة الإشراف

الاستاذ / محمود مدحت محمود عوض

FABMISR
بنك أبوظبي الأول مصر
الإدارة العامة
Head Office

شركة فند داتا لخدمات الإدارة

العضو المنتدب

الاستاذ / محمود فوزى عبد المحسن

فند داتا
لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتي) بالجنيه المصرى
قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥

	إيضاح رقم	٢٠٢٥/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصرى
إيرادات النشاط			
فوائد دائنة (بالصافي)	١٢	١١٧ ٩٦٩ ٢٧٨	١١١ ٤٥٥ ٨١١
إجمالي إيرادات النشاط		١١٧ ٩٦٩ ٢٧٨	١١١ ٤٥٥ ٨١١
المصروفات			
أتعاب مدير الاستثمار-الادارة		(٢ ٢٣٤ ٠٩٨)	(١ ٧٧٦ ٢٥٢)
أتعاب بنك أبو ظبى الأول مصر		(٢ ٩٣١ ٢٠٣)	(٢ ٤٤٢ ٣٤٧)
أتعاب شركة خدمات الإدارة		(١٢٨ ١٩٦)	(١٢٨ ٤٩٧)
مصروفات إدارية و عمومية	١٣	(٩٩٦ ٠٤٣)	(٧٦٧ ٤٨٦)
إجمالى المصروفات		**(٦ ٢٨٩ ٥٤٠)**	**(٥ ١١٤ ٥٨٢)**
صافي أرباح العام قبل الضرائب		**١١١ ٦٧٩ ٧٣٨**	**١٠٦ ٣٤١ ٢٢٩**
ضرائب أذون خزانة		(١٩ ٩١٤ ٩٥٣)	(١٧ ٨٣٧ ٣٧٠)
صافي ارباح العام بعد الضرائب		**٩١ ٧٦٤ ٧٨٥**	**٨٨ ٥٠٣ ٨٥٩**

- **الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.**

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى
قائمة الدخل الشامل عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصرى
صافي ارباح العام	٩١ ٧٦٤ ٧٨٥	٨٨ ٥٠٣ ٨٥٩
بنود الدخل الشامل الاخر	-	-
اجمالى الدخل الشامل عن العام	٩١ ٧٦٤ ٧٨٥	٨٨ ٥٠٣ ٨٥٩

- **الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.**

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى
قائمة التغير فى حقوق حملة الوثائق عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصرى
الرصيد فى بداية العام	٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧	٧٧٥ ١٠٩ ٦٥٨
الزيادة فى صافى أصول الصندوق لحملة الوثائق	٩١ ٧٦٤ ٧٨٥	٨٨ ٥٠٣ ٨٥٩
المحصل من إصدار وثائق الإستثمار	٢ ٥٣١ ٢٦٣ ٨٢٨	١ ٨٨٠ ٤٧٤ ٧٩٧
(المدفوع) في إسترداد وثائق الإستثمار	(٢ ٢٩٠ ١٩٠ ٠٢٠)	(٢ ١٤٢ ٢٧٣ ٣٥٨)
صافي اصول الصندوق في نهاية العام	**٩٣٤ ٦٥٣ ٥٥٠**	**٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧**

- **الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.**

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى
قائمة التدفقات النقدية عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح رقم	٢٠٢٥/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية			
الزيادة فى صافى أصول الصندوق لحملة الوثائق قبل الضرائب		٩١ ٧٦٤ ٧٨٥	٨٨ ٥٠٣ ٨٥٩
صافي ربح التشغيل قبل التغير في راس المال العامل		٩١ ٧٦٤ ٧٨٥	٨٨ ٥٠٣ ٨٥٩
التغير في :			
اذون خزانة	٩	(١٢٨ ٩٣٨ ٠٩٧)	(٧ ٩٥١ ٧٧٧)
اصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر			
سندات شركات	٨	(١٥ ٥٧٢ ٨٩٧)	(٣٩ ٦٢٦ ٤٥٣)
اصول اخرى	١٠	٧١١ ١٩٣	(٨٠ ٩١٣)
أرصدة دائنة أخري	١١	٥٤٣ ١٣٤	١٣٨ ٧٢٤
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل		(٥١ ٤٩١ ٨٨٢)	٤٠ ٩٨٣ ٤٤١
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من اصدار وثائق الاستثمار		٢ ٥٣١ ٢٦٣ ٨٢٨	١ ٨٨٠ ٤٧٤ ٧٩٧
المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار		(٢ ٢٩٠ ١٩٠ ٠٢٠)	(٢ ١٤٢ ٢٧٣ ٣٥٨)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل		٢٤١ ٠٧٣ ٨٠٨	(٢٦١ ٧٩٨ ٥٦١)
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها		١٨٩ ٥٨١ ٩٢٦	(٢٢٠ ٨١٥ ١٢٠)
النقدية وما فى حكمها بداية العام	٧	٤٤٨ ٢٣٠ ٠٦٣	٦٦٩ ٠٤٥ ١٨٣
رصيد النقدية وما فى حكمها في نهاية العام	٧	٦٣٧ ٨١١ ٩٨٩	٤٤٨ ٢٣٠ ٠٦٣

- **الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.**

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر النقدى (مدخراتى) بالجنيه المصرى

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن العام المالى المنتهى فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. نبذة عن الصندوق

١-١ الكيان القانوني والنشاط

أنشأ بنك عودة (شركة مساهمة مصرية) صندوق إستثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص لبنك عودة بمزاولتها وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٦٨١٩/٨٧/٣.
بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٠٨ بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٠٩ على إنشاء الصندوق وقد تم تعديل اسم الصندوق من صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) ليصبح صندوق استثمار بنك ابو ظبى الأول مصر النقدى مدخراتى بالجنية المصرى وتم التأشير به فى السجل التجارى وتم الموافقة على التعديل من الهيئة العامة للرقابة المالية فى شهر يوليو ٢٠٢٢.

١-٢ غرض الصندوق

يهدف الصندوق بصفة خاصة إلى تقديم وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعيا في الاستثمار في المجالات الواردة في السياسة الاستثمارية، ويقوم بطرح وثائق استثمارية من خلال الاكتتاب العام، ويديره مدير إستثمار مقابل أتعاب، وحجمه قابل للزيادة أو الانخفاض، كما يجوز للمستثمر الدخول والخروج عن طريق الشراء والإسترداد خلال عمر الصندوق.
- ويستثمر الصندوق أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل مثل السندات وأذون الخزانة والودائع البنكية وصكوك التمويل وشهادات الادخار.
- يتبع الصندوق سياسة إستثمارية تستهدف تحقيق العائد على الأموال المستثمرة فيه مع المحافظة على الأموال المستثمرة في الصندوق بصورة يمكن تسييلها بسهولة مع مراعاة تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة، يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الإستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وفى نشرة الاكتتاب.
- عهد البنك بإدارة نشاط الصندوق إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار وهي - شركة مساهمة مصرية.
- بلغ حجم الصندوق عند التأسيس مائة مليون جنيه مصري مقسمة على عشرة ملايين وثيقة بقيمة أسمية للوثيقة عشرة جنيهات مصرية خصص لبنك عودة منها ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة، ويمكن زيادة حجم الصندوق بعد الرجوع إلى الهيئة ومراعاة الرجوع إلى البنك المركزي المصري في حالة زيادة القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق
- وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٣ على زيادة حجم الصندوق ليصبح ٨٠ مليون وثيقة قيمتها٨٠٠ مليون جنيه مصري وكذا زيادة قيمة مساهمة البنك في رأس مال هذا الصندوق لتصبح ١٦ مليون جنيه مصري بحكم المادة رقم (١٥٠) من اللائحة التنفيذية بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و المادة رقم (١٤٧) بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ والتي تقضى بأنه "لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق عن خمسين ضعف رأس ماله الذي يجب آلا يقل عن خمسة مليون جنيه مدفوعة نقداً". وقد بلغت مساهمة البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ نسبة ٢,٠٩% من إجمالي عدد الوثائق القائمة في ذلك التاريخ.

١-٣ مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب ان يعهد الصندوق بإدارة نشاطه الي جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدتَ الجهة المؤسسة بإدارة الصندوق الي الشركة التالية:
الاسم: شركه هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار
مقر الشركة: مبني رقم ب ١٢٩، المرحلة الثالثة القرية الذكية – الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.
تاريخ التأسيس والسجل التجاري: ٢٢-٦-١٩٩٥ بموجب التأشير بالسجل التجاري رقم ١٢٩٤٧.
الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية منشاة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبترخيص من الهيئة لمزاوله النشاط رقم (٧١ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٩٥).

١-٤ شركة خدمات الأدارة

تقوم شركة خدمات الأدارة بما يلي:

اسم الشركة: شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار.
المقر: ٥٤ ش النور (ميشل باخوم سابقا) الدقى - الجيزة.
تاريخ التأسيس: ٧ - ٦ - ٢٠١٠.
الشكل القانوني: شركة مساهمه مصرية خاضعه لأحكام قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمرخص لها من الهيئة القيام بمهام خدمات الإدارة بموجب ترخيص رقم (٦٠٥ بتاريخ ٣٠ - ٩ - ٢٠١٠)
تقوم شركة خدمات الأدارة بما يلي:
- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
- إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق يدون فيه البيانات الواردة فى المادة ١٦٢ من القانون و يعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- الإلتزام بكافة الأعمال والإلتزامات الخاصة بشركات خدمات الإدارة المنصوص عليها بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية و كافة تعديلاتها.
- متابعة عمليات الإسترداد و بيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع الصندوق المفتوح.
- إرسال التقارير و بيانات ملكية الوثائق لحملة الوثائق الى مدير الإستثمار.
- الإلتزام بإخطار مدير الإستثمار بحملة الوثائق التى يتجاوز ما يملكة كل منهم من وثائق الإستثمار التى يصدرها الصندوق نسبة ٥% من إجمالى الوثائق القائمة.
- الإلتزام بإخطار مدير الإستثمار بعدد الوثائق فى نهاية كل يوم عمل مصرفى.
- الإلتزام بحساب صافي القيمة الصافية لأصول الصندوق يومياً.
- الإلتزام بالتأكد من تحصيل توزيعات أرباح الأوراق المالية التى يساهم فيها الصندوق.
- إعداد القوائم المالية النصف سنوية للصندوق تمهيداً لإعتمادها من مراقب حسابات الصندوق.

١-٥ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص في الهيئة العامة للرقابة المالية

٢- أسس إعداد القوائم المالية

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.
بداية من ١ يناير ٢٠٢١ وبناءاً على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٧١) لسنة ٢٠٢٠ قامت الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والمعايير المصرية الجديدة هى معيار رقم ٤٧ "الأدوات المالية" ومعيار رقم ٤٨ :الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار رقم ٤٩ "عقود التأجير" . ولم يكن لتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة أثر جوهري على القوائم المالية .

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٦.

٣- عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنية المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٤- استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقا لما تقتضي به سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة وسندات واذون خزانة
- تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسوق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، خطر السيولة.
- يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.
- أية انحرافات في توظيفات الاصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض إثر تلك المخاطر:

٥-١ خطر الائتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والعوائد المستحقة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.
- يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدي البنوك عن طريق فتح حسابات لدي بنوك حسنة السمعة وذات جودة ائتمانية مقبولة، ١٠٠ % من الأرصدة لدي البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية بالرجوع إلى البيانات التاريخية. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك أخذا في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.
- يواجه الصندوق مخاطر الائتمان الناتجة عن الإستثمار في سندات الشركات عن طريق تحديد معايير محددة للاستثمار في سندات الشركات على أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية وأن لا يقل التصنيف الائتماني لتلك السندات عن الحد الأدنى المقبول والمحدد من قبل الهيئة وهو حاليا (BBB-) أو أي نسبة أخرى تفرضها الهيئة. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بسندات الشركات أخذا في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.
- ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية:

اسم مصدر الاداة المالية المحتفظ بها	سنة الاصدار	الاداة المالية	التصنيف الائتماني	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة	٢٠٢٤	سندات شركات	p٢	-	٢٧٠ ٠٠٠
سندات امان الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة أ	٢٠٢٤	سندات شركات	BBB+	-	١ ٧٧٨ ٤٥٥
سندات ثروة الاصدار ٤٤	٢٠٢٤	سندات شركات	BBB+	-	٢ ٧٤٥ ٧٥٣
اتش اس بي الاصدار الخامس	٢٠٢٤	سندات شركات	BBB+	-	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠
سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة	٢٠٢٤	سندات شركات	A-	-	١١ ٥٢٠ ٠٠٠
سندات امان الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة ب	٢٠٢٤	سندات شركات	P١	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
سندات كابيتال للتوريق حالاً الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة أ	٢٠٢٥	سندات شركات	BBB-	١ ٥٦٦ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق حالاً الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة ب	٢٠٢٥	سندات شركات	BBB-	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق تساهيل الاصدار ٣ البرنامج ١٢ الشريحة أ	٢٠٢٥	سندات شركات	BBB-	١ ٧٥٠ ٠٠٠	-
سندات اتش اس بي الاصدار ١ البرنامج ٣	٢٠٢٥	سندات شركات		٧ ٥٠٠ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق تساهيل الاصدار ١ البرنامج ١٣	٢٠٢٥	سندات شركات	A-	١ ٣٠٩ ٦٤٦	-
سندات توريق اى اف جى الاصدار ٢	٢٠٢٥	سندات شركات	p٢	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	-
سندات فاليو الاصدار ١٨ البرنامج ٥ شريحة أ	٢٠٢٥	سندات شركات	p١	٦ ٨٥٧ ٨٢١	-
سندات كابيتال للتوريق تساهيل الاصدار ٣ البرنامج ١٢ الشريحة ب	٢٠٢٥	سندات شركات	BBB-	٤ ١٠٠ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق بى تك الاصدار ١ البرنامج ١٤ شريحة أ	٢٠٢٥	سندات شركات	P١	٦ ٥٢٠ ٦٣٨	-
سندات اى اف جى للتوريق اصدار ٢ برنامج ٥ شريحة أ	٢٠٢٥	سندات شركات	A-	٤ ٤٨٣ ٠٠٠	-
سندات اى اف جى للتوريق فاليو ٢٠ الاصدار ١ البرنامج ٨ شريحة أ	٢٠٢٥	سندات شركات	P١	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي:

الأصول المالية	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
ودائع لاجل	٥ ١٣٠ ٠٠٠	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
حسابات جارية	٧٠ ٢٨٩ ٣٨٣	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
أذون خزانة	٧٩٣ ١٢٦ ٨١٤	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠
سندات	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
عوائد مستحقة	٦١١ ٤٦٢	١ ٣٢٢ ٦٥٥

٢-٥ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صندوق الاستثمار، وطبقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

- يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصومة للصندوق بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار العوائد الحالية في السوق:

٢٠٢٥/١٢/٣١	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتان	من ٢ الى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
مجموع الالتزامات	١ ٣٩١ ٢١٤	-	-	-	١ ٣٩١ ٢١٤
صافي اصول الصندوق لحملة الوثائق	٩٢٩ ٦٥٣ ٥٥٠	-	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٣٤ ٦٥٣ ٥٥٠

٢٠٢٤/١٢/٣١	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتان	من ٢ الى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
مجموع الالتزامات	٨٤٨ ٠٨٠	-	-	-	٨٤٨ ٠٨٠
صافي اصول الصندوق لحملة الوثائق	٥٩٦ ٨١٤ ٩٥٧	-	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧

- ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستثمار في أدوات حقوق ملكية وأدوات دين قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها الى نقدية خلال اقل من سنة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

٢٠٢٥/١٢/٣١	اقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتان	من ٢ الى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
نقدية بالبنوك	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣	-	-	-	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣
سندات	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	-	-	-	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥
اذون خزانة	٧٩٣ ١٢٦ ٨١٤	-	-	-	٧٩٣ ١٢٦ ٨١٤
أصول اخرى	٦١١ ٤٦٢	-	-	-	٦١١ ٤٦٢

٢٠٢٤/١٢/٣١	اقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتان	من ٢ الى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
نقدية بالبنوك	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤	-	-	-	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤
سندات	٥١ ٣١٤ ٢٠٨	-	-	-	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
اذون خزانة	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠	-	-	-	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠
أصول اخرى	١ ٣٢٢ ٦٥٥	-	-	-	١ ٣٢٢ ٦٥٥

٥-٣ خطر السوق

- يشتمل خطر السوق على كل من الخسائر والأرباح المحتملة، كما يتضمن خطر العملات الأجنبية، وخطر سعر الفائدة، كذلك خطر سعر السوق.
- وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بإتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على الأوراق المالية والسندات واستخدام أساليب التحليلات الفنية المناسبة لكل أداة من الأدوات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بالإضافة إلى:

يتبع الصندوق سياسة استثماريه تستهدف تحقيق عائد على الأموال المستثمرة فيه بمعدل يتناسب وطبيعة الصندوق النقدي المنخفضة المخاطر، كما يوفر الصندوق السيولة النقدية اليومية عن طريق الاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها، وسوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو إستثمارات يمكن تسييلها بسهولة مع مراعاة تخفيض المخاطر من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الإستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة التالي ذكرها.

يكون استثمار أموال الصندوق وفقا للضوابط التالية:

أولا / ضوابط عامة:

- جواز الاحتفاظ بنسبة تصل حتى ١٠٠% من اجمالي استثمارات الصندوق في صوره مبالغ نقدية سائله في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابه البنك المركزي المصري في حال إمكانية تحقيق أقصي عائد ممكن حال زيادة أسعار العائد على الودائع عن باقي الأدوات المتاحة في السوق.
- جواز الاستثمار في شراء أذون الخزانة المصرية بنسبه تصل حتى ١٠٠% من اجمالي استثمارات الصندوق.
- جواز الاستثمار في شراء الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي بنسبه تصل حتى ١٠٠% من اجمالي استثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبه ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات وصكوك التمويل مجتمعين عن ٤٩% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- فيما عدا الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية يتعين أن لا يقل التصنيف الإئتمانى لأدوات الدين المستثمر فيها عن الحد الأدنى المحدد من مجلس إدارة الهيئة (وهو BBB-حاليا)
- الأ تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات أو/ وصكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الإئتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (BBB-)عن ٢٠% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- لا يجوز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق.
- تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات اعاده الشراء عن ٤٠% من اجمالي الأموال المستثمرة في الصندوق.
- جواز الإستثمار في صناديق الإستثمار المثيلة بحد أقصى ٣٠% من إجمالي إستثمارات الصندوق.
- الا يزيد إجمالي المستثمر أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية والبنك المركزى عن نسبة ١٥%من إجمالي إستثمارات الصندوق.

٥-٣-١ خطر تغير سعر العائد

وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار العائد بعد تاريخ الشراء والاستثمار في أدوات قصيرة الأجل بالإضافة إلى كل من الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير مما يؤدى إلى تخفيض تأثير العملات سعر العائد، بالإضافة إلى إتباع مدير الاستثمار للإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار العائد والعمل على الاستفادة منها.

وفيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر سعر العائد:

الاصول المالية	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
ودائع لاجل	٥ ١٣٠ ٠٠٠	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
حسابات جارية	٧٠ ٢٨٩ ٣٨٣	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
اذون خزانة	٧٩٣ ١٢٦ ٨١٤	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠
أصول مالية مقيمة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	٥١ ٣١٤ ٢٠٨

احتساب حساسية تغير سعر الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل للتغييرات المحتملة في أسعار الفوائد بشكل معقول بمقدار ٢٥٠ نقطة) أي بنسبه ٢,٥%) على أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، تتمثل حساسية قائمة الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد لفترة واحدة على أساس المعدل المتغير للأصول المالية المحتفظ بها في تاريخ القوائم المالية.

الربح او الخسارة بمقدار (+)٢٥٠ نقطة أساس		الربح او الخسارة بمقدار (-)٢٥٠ نقطة أساس	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١ ٨٨٥ ٤٨٥	١ ١٨٦ ١١١	(١ ٨٨٥ ٤٨٥)	(١ ١٨٦ ١١١)

٥-٣-٢ خطر العملات الاجنبية

في حالة إستثمار الصندوق في أدوات إستثمارية مقيمة بالعملة الأجنبية فأن تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة تلك الأدوات مما يؤدى إلى ارتفاع أو إنخفاض قيمة إستثمارات الصندوق وحيث أن السياسة الاستثمارية للصندوق تنص على عدم جواز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق، وبالتالي فأن تلك المخاطر تكون منعدمة.

٥-٣-٣ خطر سعر السوق

يتمثل خطر السعر في تغير قيمة الاداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الأداة المالية في السوق بصفة عامة.
- وكنتيجة لإثبات استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافي العائد على الاستثمار.
- يتم إدارة خطر السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق التنوع في محفظة الاستثمارات طبقا للسياسة الإستثمارية للصندوق والتي يتم التعامل عليها في أسواق مختلفة.

اختبار حساسية تغير السعر

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل للتغيرات المحتملة في أسعار أدوات الدين المدرجة في الأسواق النشطة مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				
– سندات شركات	%٥	٣ ٣٤٤ ٣٥٥	-%٥	(٣ ٣٤٤ ٣٥٥)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				
– سندات شركات	%٥	٢ ٥٦٥ ٧١٠	-%٥	(٢ ٥٦٥ ٧١٠)

٦ -القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

٢٠٢٥/١٢/٣١	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
نقدية بالبنوك				
- حسابات جارية	-	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣	-	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح				
والخسائر :				
سندات	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	-	-	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥
الاجمالي	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣	-	١٤٢ ٣٠٦ ٤٨٨

٢٠٢٤/١٢/٣١	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
نقدية بالبنوك				
- حسابات جارية	-	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤	-	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح				
والخسائر :				
سندات	٥١ ٣١٤ ٢٠٨	-	-	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
الاجمالي	٥١ ٣١٤ ٢٠٨	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤	-	٩٨ ٧٥٨ ٦٦٢

٧ النقدية بالبنوك

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حساب جاري بعائد	٧٠ ٢٨٩ ٣٨٣	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
ودائع لأجل	٥ ١٣٠ ٠٠٠	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
الإجمالى	٧٥ ٤١٩ ٣٨٣	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤

٧ النقدية وما في حكمها

	إيضاح رقم	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
حساب جاري بعائد		٧٠ ٢٨٩ ٣٨٣	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
ودائع لأجل (استحقاق اقل من ٣ شهور)		٥ ١٣٠ ٠٠٠	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
اذون خزانة (استحقاق اقل من ٣ شهور)	٩	٥٦٢ ٣٩٢ ٦٠٦	٤٠٠ ٧٨٥ ٦٠٩
الإجمالى		٦٣٧ ٨١١ ٩٨٩	٤٤٨ ٢٣٠ ٠٦٣

٨ أصول مالية مقيمة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة	-	٢٧٠ ٠٠٠
سندات امان الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة أ	-	١ ٧٧٨ ٤٥٥
سندات ثروة الاصدار ٤٤	-	٢ ٧٤٥ ٧٥٣
سندات اتش اس بي الاصدار الخامس	-	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠
سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة	-	١١ ٥٢٠ ٠٠٠
سندات امان الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة ب	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
سندات كابيتال للتوريق حالاً الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة أ	١ ٥٦٦ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق حالاً الاصدار ٤ البرنامج ٧ شريحة ب	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق تساهيل الاصدار ٣ البرنامج ١٢ الشريحة أ	١ ٧٥٠ ٠٠٠	-
سندات اتش اس بي الاصدار ١ البرنامج ٣	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق تساهيل الاصدار ١ البرنامج ١٣	١ ٣٠٩ ٦٤٦	-
سندات توريق اى اف جى الاصدار ٢	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	-
سندات فاليو الاصدار ١٨ البرنامج ٥ شريحة أ	٦ ٨٥٧ ٨٢١	-
سندات كابيتال للتوريق تساهيل الاصدار ٣ البرنامج ١٢ الشريحة ب	٤ ١٠٠ ٠٠٠	-
سندات كابيتال للتوريق بى تك الاصدار ١ البرنامج ١٤ شريحة أ	٦ ٥٢٠ ٦٣٨	-
سندات اى اف جى للتوريق اصدار ٢ برنامج ٥ شريحة أ	٤ ٤٨٣ ٠٠٠	-
سندات اى اف جى للتوريق فاليو ٢٠ الاصدار ١ البرنامج ٨ شريحة أ	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
الإجمالى	٦٦ ٨٨٧ ١٠٥	٥١ ٣١٤ ٢٠٨

٩ اذون خزانة

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أذون خزانه استحقاق اقل من ٩١ يوم	٥٦٦ ٢٠٠ ٠٠٠	٤٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
يخصم		
عوائد لم تستحق بعد	(٣ ١٩٨ ٣٥٥)	(١٩ ٠٧٢ ٧٩٤)
ضرائب على العوائد المستحقة	(٦٠٩ ٠٣٩)	(١٤١ ٥٩٧)
صافى القيمة الحالية لاذون الخزانة المصرية اقل من ٩١ يوم	٥٦٢ ٣٩٢ ٦٠٦	٤٠٠ ٧٨٥ ٦٠٩
أذون خزانه استحقاق اكثر من ٩١ يوم	٢٥٤ ٤٠٠ ٠٠٠	١١٢ ٦٠٠ ٠٠٠
يخصم		
عوائد لم تستحق بعد	(٢١ ١٦٦ ٢٣٠)	(٩ ٢٨١ ٢٧١)
ضرائب على العوائد المستحقة	(٢ ٤٩٩ ٥٦٢)	(١ ٥٢٢ ٦١٨)
صافى القيمة الحالية لاذون الخزانة المصرية اكثر من ٩١ يوم	٢٣٠ ٧٣٤ ٢٠٨	١٠١ ٧٩٦ ١١١
اجمالى صافى القيمة الحالية لاذون الخزانة المصرية	٧٩٣ ١٢٦ ٨١٤	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠

١٠ اصول اخرى

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عوائد مستحقة – حسابات جارية	٣٥ ٠٢٨	٢٧ ٦١٦
عوائد مستحقة - سندات شركات	٥٧٤ ٤١٧	١ ٢٩٢ ٢٠٩
عوائد مستحقة – ودائع لأجل	٢ ٠١٧	٢ ٨٣٠
الإجمالى	٦١١ ٤٦٢	١ ٣٢٢ ٦٥٥

١١ التزامات اخرى

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
اتعاب بنك ابو ظبي الاول مصر	٤٦٠ ٧٠٨	١٥٧ ٨٨٥
أتعاب مدير الاستثمار	٣٦١ ٩٨٥	١١٤ ٨٢٦
أتعاب شركة خدمات الإدارة المستحقة	١٦ ٤٥٤	٨ ٦١٢
أتعاب ممثلوا حمله الوثائق	١٤ ٠٠٠	١١ ٠٠٠
مصروفات مستحقة	٥٣٨ ٠٦٧	٥٥٥ ٧٥٧
الإجمالى	١ ٣٩١ ٢١٤	٨٤٨ ٠٨٠

* وفقا لقرار مجلس اداره الهيئه رقم ٢٦ لسنه ٢٠٢٦ بلغت اتعاب مراقب الحسابات عن مراجعه القوائم المالية السنويه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مصرى.

١٢ فوائد دائنة بالصافي

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
فوائد دائنة من الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
سندات شركات	٩ ٤٣٣ ٩٣٨	١٣ ٨٣٥ ٥١١
فوائد دائنة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:		
فوائد دائنة لأذون الخزانة	٩٩ ٥٧٤ ٧٠٦	٨٩ ١٨٦ ٨٥٢
نقدية بالبنوك (حسابات جارية)	٨ ٣٣٨ ٧٦٠	٧ ٩٧٣ ٤٦٢
فوائد ودائع لاجل	٦٢١ ٨٧٤	٤٥٩ ٩٨٦
الإجمـالـى	١١٧ ٩٦٩ ٢٧٨	١١١ ٤٥٥ ٨١١

١٣ مصروفات إدارية و عمومية

	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب المراجعة	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
إعلانات	٤٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
عمولات بنكية	٤٥١ ٤٦٧	٢٣٨ ٨٩٤
عمولة حفظ	٢٦ ٠٤٢	٣٢ ٢٢٦
أتعاب ممثلي حملة الوثائق	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
أتعاب لجنة الاشراف	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
رسوم تطوير واشتراك الهيئة العامة للرقابة المالية	٢٤ ٦١١	٢٣ ٧٢٥
أتعاب إستشارات ضريبية	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
المساهمة التكافلية	٢٩٤ ٩٢٣	٢٧٨ ٦٤٠
اعداد القوائم المالية	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
طباعة كشوف حساب	٤٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
أخرى	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠
الإجمـالـى	٩٩٦ ٠٤٣	٧٦٧ ٤٨٦

١٤- القيمة الإستردادية لوثائق إستثمار الصندوق

بلغت عدد الوثائق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ عدد ١٣،٨٢٢،٥٥٤وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٦٧,٦١٨٠١ جنيه مصرى وبإجمالي مبلغ ٩٣٤،٦٥٣،٥٥٠جنيه مصري لأجمالي عدد الوثائق

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانونا بإسترداد بعض أو كل قيمة وثائق الإستثمار بالكامل خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهرا فى كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى اى فرع من فروع البنك
- ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على اساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقا للمعادلة المشار اليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى من هذه النشرة والتى يتم الاعلان عنها يوميا داخل البنك بالاضافة إلى الإعلان عنها إسبوعيا يوم الأحد بإحدى الجرائد اليومية.
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدا بالمخالفة لشروط الاصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بموجب القرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧.
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من اليوم التالى لتقديم طلب الاسترداد.
- يلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم العمل المصرفى التالى من تاريخ طلب الاسترداد.
- يتم إسترداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردة فى سجل حملة الوثائق لدى البنك.
- يجوز لمجلس إدارة الصندوق بعد الرجوع إلى مدير الإستثمار وقف عملية الإسترداد أو السداد النسبى فى الظروف الإستثنائية وغيرها وذلك تحت إشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها، ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التى إستلزمته.

١٥. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يعتبر الطرف ذات علاقة إذا كان يسيطر على الطرف الأخر أو يكون له القابلية للتأثير على القرارات المالية أو التنفيذية أو تحت سيطرة مشتركة.

- يمتلك بنك ابو ظبى الأول مصر فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ عدد ٤٠٤ ٧٢٦ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٦٧,٦١٨٠١ جنية مصري وبإجمالي مبلغ ٤٩,١١٧,٩٩٣ جنيه مصري لإجمالي قيمة الوثائق.
- تقتضي طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال العام مع بنك أبو ظبى الأول مصر ومدير الاستثمار شركه هيرميس لاداره المحافظ المالية و صناديق الاستثمار.

وتتمثل المعاملات خلال العام المالية المنتهي في٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ فيما يلي:

ارصدة قائمة المركز المالي	٢٠٢٥/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
حسابات جارية ببنك ابو ظبى الأول مصر	٧ ٧٣٨	١ ٠٥٧
أتعاب إدارة مستحقة – بنك ابو ظبى الأول مصر	٤٦٠ ٧٠٨	١٥٧ ٨٨٥
أتعاب إدارة مستحقة – مدير الإستثمار	٣٦١ ٩٨٥	١١٤ ٨٢٦
ارصدة قائمة الدخل	**٢٠٢٥/١٢/٣١**	**٢٠٢٤/١٢/٣١**
أتعاب بنك أبو ظبى الأول مصر	٢ ٩٣١ ٢٠٣	٢ ٤٤٢ ٣٤٧
أتعاب إدارة – مدير الإستثمار	٢ ٢٣٤ ٠٩٨	١ ٧٧٦ ٢٥٢
أتعاب إدارة – خدمات الإدارة	١٢٨ ١٩٦	١٢٨ ٤٩٧

١٦- أتعاب شركة خدمات الادارة

تتقاضى شركة فند داتا لخدمات الإدارة عمولة طبقا للجدول الأتى وذلك طبقا للعقد الموقع معها بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٠,٠٥% سنويا من صافي أصول الصندوق حتى يصل حجم الصندوق إلى ١٢٥ مليون جم.

٠,٠٤% سنويا من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ١٢٥ مليون جم و٢٥٠ مليون جم.

٠,٠٣% سنويا من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ٢٥٠ مليون جم و٥٥٠ مليون جم.

٠,٠٢٥% سنويا من صافي أصول الصندوق بعد تخطى حجم الصندوق ٥٥٠ مليون جم. وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع فى آخر كل شهر .

١٧- أتعاب مدير الاستثمار

أ- أتعاب الإدارة (مدير الاستثمار)

يستحق لمدير الإستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق ونظير تقييم أصول الصندوق أتعاب بواقع ٠,٤% سنويا (اربعة في الالف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتجنب يوميا وتدفع لمدير الإستثمار فى أخر كل شهر.

عمولات بنك ابو ظبي الاول مصر

أ- يتقاضى بنك أبو ظبى مصر الأول ش.م.م عمولات نظير إدارة سجل حملة الوثائق بواقع ٠,٥٥% (خمسة ونصف فى الالف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع للبنك فى أخر كل شهر.

ب- عمولة الحفظ بواقع ٠,٠١% سنويا (واحد فى العشرة الالف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات وتحتسب هذه العمولة يوميا وتدفع كل شهر.

١٨- ادارة المخاطر المالية

المخاطر التي تتعرض لها الصناديق النقدية تعد من أقل المخاطر نسبية إلى أنواع الصناديق الأخرى، لذلك على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، لذلك قد يقل العائد المتوقع من الاستثمار في الصناديق النقدية عن المحقق من أنواع الصناديق الأخرى ويقوم مدير الاستثمار بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها بنشرة الاكتتاب قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لأخر تبعا لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية والمحلية والدولية، وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق.

لا يوجد ضمان على نجاح السياسة الاستثمارية أو على تحقيق الصندوق لأهدافه الاستثمارية، ويتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى المخاطر المذكورة.

١٩- مخاطر إدارة رأس المال

من سياسة مدير الاستثمار الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق تعمل على الحفاظ على حقوق حاملي الوثائق والدائنين وثقة السوق ومداومة التطوير المستقبلي للأعمال ويراقب مدير الاستثمار بصورة دورية القيمة الاستردادية للوثيقة من أجل الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق، ويقوم مدير الصندوق بما يلي:

مراقبة عدد الوثائق المصدرة والمستردة بصورة دورية منتظمة بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة.

إصدار واسترداد وثائق الصندوق حسب متطلبات نشرة الاكتتاب مع الحفاظ على الحد الأدنى للوثائق التي يمنع استردادها إلا في حالة انقضاء عمر الصندوق.

٢٠- أهم السياسات المحاسبية

٢٠-١ تقييم العملات الأجنبية

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة.

يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز المالي بقائمة الدخل.

يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٢٠-٢ الأدوات المالية

أ -التبويب

الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر هو الأصل او الالتزام المالي الذي تتوافر فيه الشروط والتالية:

١- تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة وذلك بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى الزمنى القصير.

٢- تم تبويبه بمعرفة الصندوق عند الاعتراف الأولى لقياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يمكن للصندوق استخدام هذا التبويب فقط عندما يؤدى ذلك الى الحصول على معلومات أكثر ملائمة.

ب- الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

-يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.

جـ - قياس الأصول والالتزامات المالية

أ- القياس الأولى

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.

ب- القياس اللاحق

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية -بعد الاعتراف الأولى -التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلية مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.

ج- قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية (مستوي أول) للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة (مستوي ثاني) في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة (مستوي ثالث) لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه- أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

ح- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

أرباح (خسائر) بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالصافي في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع والضرائب.

٣-٢٠ اضمحلال قيم الأصول

يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفى حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر العائد الفعلي.

إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٢٠-٤الاستبعاد من الدفاتر

تم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.

تم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٢٠-٥النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٢٠-٦ الخسائر الائتمانية المتوقعة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٨ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية فى تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧ - الأدوات المالية) للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة ا لأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة : -

١- أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية .

٢- الحسابات الجارية والودائع بالعملة المح لية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية . وعلى الشركات الراغبة فى استثناء الأدوات والأصول المالية المشار إليها بالفقرة السابقة أن تفصح عن ذلك فى قوائمها المالية .

- وبناءا عليه يطبق الصندوق إيجازة عدم التطبيق لمعيار (٤٧ – الأدوات المالية) فيما يخص الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

قامت إدارة الصندوق بعدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى (٤٧) واثبات مخصص مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية بقائمة المركز المالى وحيث ان جميع استثمارات والتزامات الصندوق قصيرة الاجل ومتداولة مع بنوك تحت اشراف البنك المركزى المصرى وبالجنية المصرى وعدم تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصرى (٤٧) على القوائم المالية للصندوق نظرا لأن الأثر غير جوهرى وغير هام نسبيا و لانخفاض معدلات المخاطر المرتبطة بها وقدرة الصندوق على سداد استحقاقاتها في مواعيدها القانونية .

٢٠-٧الإيرادات من العقود مع العملاء

بناءاً على معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ " الإيرادات من العقود مع العملاء"

يتم قياس الإيرادات بناءاً علي المقابل المحدد فى العقد المبرم مع العميل ناقصاً أى خصومات أو عمولات ،إن وجدت ويقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء بناءاً على نموذج من خمس خطوات على النحو المبين فى المعيار :

- الخطوة الأولى : تحديد العقد (العقود) مع العملاء : العقد هو إتفاق بين طرفين أو أكثر ينشأ على أساسه حقوقاً و إلتزامات واجبة النفاذ وتضع شروط ومعايير يجب الوفاء بها لكل عقد.
- الخطوة الثانية : تحديد إلتزامات الأداء فى العقد والإلتزام هو تعهد بتحويل بضائع أو أداء خدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة وهو المقابل المالي الذى يتوقع تحصيله فى مقابل تحويل البضائع أو أداء الخدمات بإستثناء المبالغ المحصلة لصالح الغير.
- الخطوة الرابعة : تخصيص سعر المعاملة لإلتزامات الأداء فى العقد ، وعندما ينطوي العقد على أكثر من إلتزام أداء واحد ، تخصص الشركة سعر المعاملة لكل إلتزام أداء بمبلغ يساوي المقابل المالي الذى يتوقع أن تحصيله مقابل الوفاء بكل إلتزام إداء.
- الخطوة الخامسة : الإعتراف بالإيراد عند وفاء الصندوق بالتزام الاداء .

الاعتراف بالإيراد

- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- تتضمن الفوائد استهلاك خصم أو علاوة الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة على أدوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس المدة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويثبت العائد بالإجمالي شاملاً ضرائب خصم المنبع إن وجدت.

٢٠-٨ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

٢٠-٩ الموقف الضريبي

(١) بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وتتضمن هذه المعالجة إعفاء أرباح وعائد صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره كما تتضمن هذه المعالجة خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وقد تم وقف العمل بها لمدة عامين تبدأ من ١٧/٥/٢٠١٥ وقد تم مد هذه الفترة لتصبح حتى تاريخ ١٧/٥/٢٠٢٠ وفقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ .

(٢) وتري ادارة الصندوق ان صندوق استثمار بنك ابو ظبى الأول مصر النقدى مدخراتى بالجنية المصرى هو صندوق نقدي يتمتع وعائه بإعفاء من الضريبة على الدخل طبقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

(٣) يقوم الصندوق بإستقطاع ضرائب ٢٠% من عائد أذون الخزانة وذلك بالنسبة للأذون الصادرة إعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ بتاريخ صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لعائد سندات الخزانة الصادرة إعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٨ طبقاً لقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ حيث تم خصم هذه الضريبة من المنبع عند إستحقاق أذون الخزانة وتحصيل الكوبونات الخاصة بأذون الخزانة دون أن يؤثر ذلك على إعفاء أرباح وتوزيعات الصندوق.

وفيما يلى الموقف الضريبى طبقاً لشهادة المستشار الضريبى للصندوق :

الضرائب على أرباح الأشخاص الاعتبارية :

- تقدم الصندوق بالإقرارات الضريبية حتى عام ٢٠٢٤ في موعده القانوني.
- وتم استلام نموذجي ١٩ ضريبة عن سنتي ٢٠١٥/٢٠١٦ وسنة ٢٠١٧، وتم الاعتراض عليهما في الميعاد القانوني، وتم صدور نموذج ١٩ عن سنتي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني، وتم اتخاذ قرار إعادة الفحص والفحص عن سنوات ٢٠١٥-٢٠٢١ وتمت الموافقة على إعفاء الصندوق عن سنوات الفحص ٢٠١٥-٢٠٢١ ، بينما تم الاعتراض على الضريبة على الأوعية المستقلة لأذون الخزانة عن سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ وتم صدور نموذج ١٩ عن سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتمت الموافقة علي الاعفاء من وعاء الضريبة علي ارباح الاشخاص الاعتبارية ، بينما تم الاعتراض علي عدم خصم الضريبة علي اذون الخزانة ، علماً بأن الصندوق معفى من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لما يلي:
- الفترة من بداية تأسيس الصندوق حتى عام ٢٠٢٢: الصندوق معفى من الخضوع لضريبة الدخل طبقا لنص البند (٧) - المادة (٥٠) من القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ والتي تقضى بإعفاء أرباح صناديق الاستثمار التى يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره من الخضوع لضريبة الدخل.
- الفترة من عام ٢٠٢٣ حتى الآن: الصندوق معفى وفقاً لنص البند (١٤) - مادة (٥٠) من قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ والي تنص على إعفاء أرباح صناديق الاستثمار في أدوات الدين .... وكذلك ما يحصل عليه حملة الوثائق من عائد الاستثمار في هذه الصناديق ... بشرط ألا تزيد استثمارات الصندوق في الودائع البنكية على ١٠٪ من متوسط جملة استثماراته سنوياً وفي انتظار صدور اللائحة التنفيذية.
- ولا توجد على الصندوق أى مستحقات ضريبية نهائية حتى تاريخه.

ضرائب كسب العمل :

- تم استلام نموذج ٣٨ ضريبة عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧، و عن سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ وعن سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وتم الاعتراض عليهم في الميعاد القانوني ، وجاري اعداد اللجنة الداخلية لاتخاذ قرار باعادة الفحص ، علما بأنه لا يستحق علي الصندوق ضريبة مرتبات لعدم وجود عاملين به وأن الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار.

ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب القيمة المضافة :

لا يخضع الصندوق لضريبة القيمة المضافة ولا توجد ضريبة مستحقة على الصندوق حتي تاريخه.

ضرائب الخصم والإضافة :

لم ترد اي مراسلات من مصلحة الضرائب المصرية.

ويقوم الصندوق باعداد نماذج ٤١ في مواعيدها القانونية ، لا توجد ضرائب خصم وإضافة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدمغة :

تم استلام نموذج ١٩ ضريبة دمغة عن الفترة من ٢٠٠٩/٤/٧ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتم الاعتراض عليه في الموعد القانوني ، وجاري نظر النزاع امام اللجنة الداخلية.

ولا توجد ضرائب دمغة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

التأمينات الإجتماعية :

الصندوق غير مسجل بالهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية ولا توجد أى مستحقات على الصندوق حتى تاريخه.

٢٠-١٠ أحداث هامة

- قامت شركة خدمات الإدارة الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار - شركة مساهمة مصرية بإعداد القوائم المالية إعتبارا من الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ تنفيذا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بإلزام شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق إعتباراً من العام المالي ٢٠٢٢.

- بتاريخ أول فبراير ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزى المصرى رفع سعرى عائد الايداع والاقتراض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٢١,٢٥% ، ٢٢,٢٥% ، ٢١,٧٥ % على الترتيب لاحتواء الضغوط التضخمية وتحقيق معدلات التخضم المستهدفة.

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢٧,٢٥% ٢٨,٢٥% ٢٧,٧٥% علي الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢٧,٧٥%.
وقد أعلن البنك المركزي المصري عن ترك تحديد سعر صرف العملات الأجنبية وفقًا لأليات السوق إعتبارًا من ٦ مارس ٢٠٢٤.
- بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الابقاء على سعري عائد الايداع والاقتراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥% و٢٨,٢٥% و٢٧,٧٥% على الترتيب كما قررت الابقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥ % .
- بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها – خفض اسعار الفائدة بمقدار ٢٢٥ نقطة اساس (ايداع الى ٢٥% واقراض الى ٢٦%)
- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها – خفض اضافي بمقدار ١٠٠ نقطة اساس (ايداع الى ٢٤% واقتراض الى ٢٥%)
- بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها تم تثبيت اسعار الفائدة مجدا عند مستويات الايداع ٢٤% والاقتراض الى ٢٥% وسعر العملية الرئيسية الى ٢٤,٥٠ %

- بتاريخ ١٩ اكتوبر ٢٠٢٥ تم عقد إجتماع لتسليم أصول و خصوم الصندوق وفقاً لبيانات إقفال يوم ٣٠ نوفبر ٢٠٢٥ ، وذلك تنفيذاً لقرار إجتماع لجنة الإشراف بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥بشأن انهاء التعاقد مع الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار وتعيين شركة فند داتا لخدمات الإدارة طبقاً للعقد المبرم معها فى ١ ديسمبر ٢٠٢٥.

- تم اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٣ اكتوبر ٢٠٢٤ بإضافة معيار جديد رقم (٥١) القوائم المالية فى اقتصاديات التضخم المفرط إلى معايير المحاسبة المصرية حيث يلزم هذا المعيار الشركات التى تعمل فى الإقتصاديات التى تواجة التضخم بتعديل بياناتها المالية لتعكس القوة الشرائية الحالية للعملة الوظيفية ويجب تطبيق هذا المعيار عندما يتم الإعتراف رسميا بأن الإقتصاد المصرى او إقتصاد تشغيل المنشأة يعانى من التضخم المفرط ويحدث ذلك عادة عندما تصل معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات إلى أو تتجاوز ١٠٠% رغم أنه يمكن أيضا النظر فى عوامل نوعية اخرى .

٢٠-١١ الموقف القانونى

لا توجد حتى تاريخ اعداد القوائم المالية أى قضايا يتم مباشرتها عن طريق الإدارة القانونية لبنك أبوظبى الأول مصر ش.م.م. مقامة من أو ضد الصندوق وذلك طبقاً لشهادة الإدارة القانونية لبنك أبوظبى الأول مصر ش.م.م. .

٢٠-١٢ الاحداث اللاحقة لتاريخ المركز المالى

- قررت لجنه السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض اسعار العائد الاساسية بواقع ١٠٠ نقطة اساس وبناء علية تم خفض سعرى عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى الى ١٩% و٢٠% و ١٩,٥% على الترتيب كما تم خفض سعر الائتمان والخصم ليصل الى ١٩,٥%كذلك قرر مجلس ادارة البنك المركزى خفض نسبة الاحتياطى النقدى التى تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزى المصرى من ١٨% الى ١٦% وتأتى هذه القرارات انعكاسا لتقييم اللجنه لاخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.
- فى ٢٨فبراير ٢٠٢٦ اندلعت الحرب الامريكية الاسرائيلية على ايران مما انعكست هذه التداعيات على المنطقة وخاصة بمصر بسبب قربها من الاحداث القائمة وبالرغم من ذللك فانه من السابق لأونه اجراء تقييم كامل لتأثيرات الحرب كما أنه ليس من الممكن حاليا التنبؤ الى اى مدى سيؤثر المزيد من التصعيد الا انه لايوجد حاليا أى مؤشر على حدوث تأثر فى أعمال الشركة أو عدم وفاء الشركة بالتزاماتها.